العبث بالقضاء

في فلسطين

صحيفة باقية

لا يمحوها إلا اجراء تحقيق نزيه

تبرع بنشرها وتوزيعها مجاناً

حسن بزبك «بصيرا لبنانه»

مطبعة الآباء اليسوعيين — بيروت

هل أصبح القضاء الفلسطيني ملعبة ؟

شيء عنه في عهد الاحتلال البريطاني

محاكم أولاد التميمي

نقلا عن جريدة « الرشاد » الغراء التي تصدر في كوبا

أسباب طلب محققين انكليز
إهانة القضاء على أيدي قضاة وطنيين
سكوت سلطة الاحتلال على العبث
بشرف القضاء

مقدمات لالغاء وظائف القضاة العرب
حوادث ومكائد غريبة توجه إليها
نظر الحكومة الانكليزية
وقائع تشبه القصص .

كنا نقرأ في صحف فلسطين أن فلانا الفلاني من أصحاب القضايا قد كتب إلى السلطة الأجنبية يطلب قاضياً بريطانياً لينظر في قضيته . وان زيدا من الناس قد استرحم تخصيص أحد المحققين الانكليز ليحقق دعواه . وان عمرو قد تظلم من سوء تصرف القاضي الفلاني الذي هو من أبناء البلاد مستغيثاً بالانكليز لينصفوه منه الخ .

كنا ونحن في مهجرنا نقرأ هذا ونسمع به عن لسان أرباب القضايا في فلسطين نلعن هؤلاء العرب الذين يطعنون أبناء جنسهم بطلب القضاة الأجانب . ونقول أن الفلسطينيين يستحقون ما ينزل بهم من ظلم ما داموا بهذه الأخلاق .

وقد عاد أخيرا من فلسطين أحد المهاجرين فقص علينا طرفاً من أخبار الشقاء الذي يخيم على تلك البلاد الشقية إلى أن تطرق الى حالة المحاكم وأحكامها الصارمة فسألناه عن طلب بعض الأهالي للقضاة والمحققين الانكليز لقضاياهم فتنهد وقص

علينا قصصاً غريبة عن أعمال بعض القضاة ومنها مسألة السيد محمد على الطاهر صاحب الشورى مع أحد خصومه المشهورين زكى التميمى حاكم صلح الرملة الذى اتخذ منصبه فى القضاء وسيلة للانتقام الشخصي مما كان له فى البلاد ضجة وفى النفوس أثر فظيع .

وقد طلبنا من محدثنا أن يسرد لنا وقائع تلك الحادثة لنضعها أمام الحكومة البريطانية المسئولة عن القضاء فى فلسطين لتحققها وترفع عارها عن اسمها فقال :

أصل المسألة

من عادة الاحتلالات الأجنبية أنها تخلق العداوات بين أهالى البلاد ثم بين أهالى المدن ثم بين أهالى القرية ثم بين سكان البيت الواحد وهلم جرا . وقد كان من ذلك أن وقعت عداوات شديدة بين أولاد راغب التميمى بنابلس وبين صاحب الشورى وكل ذلك لأسباب وطنية منشورة فى الجرائد ومعروفة للخاص والعام، فالطاهر يعدّ من أعداء الاحتلال وأولئك من أذناب الاحتلال . حتى أن أحدهم - زكى التميمى - لما كان فى أيام ثورة فلسطين سنة ١٩٢٩ وكيلا للمدعى العمومى بالقدس كان يطلب الحكم على أبناء العرب بالأعدام ولولا أن قضاة الانكليز كانوا أرحم منه لشنق عدد كبير من أبناء العرب . ومما لاشك فيه أنه كان يقصد بهذا المسلك اكتساب رضا الانكليز فكان له ما أراد . ولما انتهت الثورة عينوه اعترافا باخلاصه لهم بمنصب قاضى صلح فى بلدة الرملة بجوار يافا . وشقيقه أمين التميمى كان يتظاهر بالوطنية الى أن عينه الانكليز عضواً فى المجلس الاسلامى تعييناً فانقلب الى حكومى صرف . وشقيقه رشدى التميمى وقف مرة فى لجنة مؤتمر الشباب يدافع عن الانكليز يوم ضجة الأمة الفلسطينية عليهم بسبب جنسية الأستاذ الطاهر وكان يقول انها مسألة فردية !

وشقيقه الثالث محمد على التميمى اقتنى الأملاك بفضل دراهم الشركات اليهودية التى كان يساعدها كمحام على تخليص الأراضى من الفلاحين العرب . والانكليز يثقون به كثيراً وقد عينوه لثقتهم به عضواً بلجنة سن قانون المجلس نكاية بالحاج أمين الحسينى لارهابه وإخضاعه لهم

وشقيقه الرابع رفيق هو صاحب المطاعن بأهل نابلس التي هى بلدته . وقد عينه الانكليز مديراً لمدرسة يافا وهو أقسى وأنكي على الأهالى من الانكليز

الحادثة

فى صيف سنة ١٩٣٢ عند ماذهبت لفلسطين لزيارة الأوطان والخلان حدث وأنا هناك أن قاضى التحقيق فى يافا أصدر أمراً بالقبض على الأستاذ محمد على الطاهر صاحب الشورى الذى كان فى ذلك الوقت يزور فلسطين لرؤية عائلته . فاندهشت واندهش أهالى فلسطين لهذا الخبر أعظم دهشة .

وقد شعرنا لأول وهلة ، وقبل أن نعرف الأسباب بأن هناك مكيدة نصبت للأستاذ وأن فى المسألة عملية انتقام . والرأى العام فى فلسطين كغيره فى البلاد الأخرى المحكومة بالأجانب حساس يقظ يشعر بالشىء بمجرد ظهور بوادره وماذاك إلا لكثرة ماأصابه من شرور الاستعمار وشرور أذنابه ، قاتلهم الله

وبعد أيام قليلة اتضح أن المسألة كانت حقا مكيدة ومؤامرة ، وإليكم وقائعها كما قصها بحضورى أحد المحامين الأفاضل . وكان يشاركه فى تطبيق الحوادث وتوضيح النقاط المجهولة أحد الصحافيين الأحرار . وكان أحد رجال القضاء الفلسطينيين المطلعين على كل شىء يبين لنا المواضع القانونية بالنسبة إلى الوقائع التى جرت وكان يقول ان ابن التميمى قدجنى بعمله على سمعة القضاة العرب جميعا .

محكمة أولاد التميمى

فى أول أغسطس ١٩٣٢ حيث تكون العطلة القضائية بفلسطين فى أوانها وكان حاكم الصلح الذى هو قاضى التحقيق فى يافا بالاجازة الصيفية ، كلفت عدلية فلسطين زكى التميمى بأن ينظر فى القضايا الصغيرة المستعجلة بمنطقة يافا فاستلم هذا المركز من أول أغسطس « آب » ١٩٣٢ إلى ١٤ منه فصرف حضرته هذه الفترة فى نصب وتنفيذ مكيدة قبيحة لمواطننا السيد الطاهر انتقاما منه ، متخذا من نفوذ الوظيفة واسطة لتسخير قوات الحكومة فى سبيل انتقامه الأثيم .

صحيح إن عمله الفظيع لم يتم على الوجه الذى كان يتوخاه ولكنه على كل حال

استطاع أن يزعج الأستاذ محمد على أفندى وأن يمكن احدى الجرائد فى يافا من محاولة بهدلته . واستطاع كذلك أن يجنى على القضاء الفلسطينى أشنع جناية .

ترتيب المكيدة

فى يافا موظف بالأوقاف اشتهر بالسكر والعربدة وأخذ الرشوة وقدسبق للأستاذ الطاهر أن فضحه بشكل غير مكشوف فكان زكى التميمى يجتمع به بدار شقيقه رفيق التميمى مدير مدرسة يافا الأميرية وصاحب الكتابات المشهورة فى حق أهالى بلدته نابلس والطعن فى أخلاقهم ، وجرى ذكر مانشره الأستاذ الطاهر عن ذلك المرتشى السكير فقال له رفيق التميمى لماذا لاترفع دعوى عليه ؟ فقال الموظف وكيف أستطيع امساكه مادامت الكتابة مبهمة واسمى غير مذكور فيها ؟ . فقال له زكى قدم لى شكوى عليه وأنا ادبره ...

وتقدمت الدعوى بعد أن استلم زكى التميمى مركزه بيافا بيوم واحد فقط !

وكان زكى هو الذى أملى عريضة الدعوى ! وقد جاء فيها أن المشتكي هو المقصود بتلك الكتابة وأنه يطلب توقيف صاحب الشورى لئلا يهرب من فلسطين لأنه أجنبى !! وبديهى أن هذا يكفى لتشكيل هيكل دعوى مهما كان مصيرها . و يمكن « قاضى التحقيق » الذى هو زكى التميمى من امساكها ولعب الدور الذى يستطيعه باسم القانون .

التنفيذ

وتقدم محمد العفيفى مأمور أوقاف يافا إلى قاضى التحقيق و بيده تلك الدعوى فتقبلها منه زكى التميمى وهو يمثل دور القاضى الخالى الذهن الذى لايدرى شيئا .....

تقبل زكى التميمى تلك العريضة كما يتقبل الدعاوى الحقيقية وشرح عليها بيده كما يشرح القضاة الشرفاء على أوراق عباد الله وعين لها جلسة للتحقيق فى يوم آخر. وإلى هنا لايوجد غبار على تمثيل الفصل الأول ...

ولكن زكى يعرف أن صاحب الشورى لو حضر فى اليوم المعين لبطلت الدعوى

وأفلتت الفرصة من يده مهما بلغ من حيطته للوصول إلى الانتقام . لأنه لو جاء الاستاذ الطاهر وقال إن المقصود بالكتابة هو شخص آخر لانهارت المكيدة ، لأن المدعى يحتاج إلى وقت ليثبت أنه هو المقصود بل أنها تنهار بمجرد أن يطلب الاستاذ ردّ زكى التميمى بالنظر إلى ما بينهما من عداوة ، إذن فالوقت ضيق ومدة انتداب زكى التميمى ليافا هى اسبوعان فقط ، ومثل هذه الدعوى تحتاج إلى أسابيع كثيرة ، لاسيما فى أيام العطلة الصيفية للمحاكم فكيف العمل ؟ ان زكى التميمى كان يفهم هذه النقاط جيداً ولذلك عمل على تلافيها بأن أخفى خبر الدعوى عن السيد الطاهر وعن جميع الناس حتى عن المباشر المختص سعدالدين الطاهر لئلا يخبرابن عمه بها وكل ذلك ليحل يوم جلسة التحقيق ولايحضر المدعى عليه .

وعند ذلك يصح له أن يصدر فى حقه مذكرة احضار أى بالقبض عليه وجلبه بقوة البوليس . وهوشكل قانونى أيضا لاغبار عليه ..... و بعد جرجرته بواسطة البوليس يفرجها الله !

اليوم الموعود

وجاء يوم الجلسة وفتح زكى التميمى محضر التحقيق رسميا كما تفتح المحاضر الحقيقية . ولم يكن الاستاذ الطاهر ولاغيره ولا أحد من الناس يدرى بخبر اقامة الدعوى لأن ذلك كله كتم بطريقة فنية سأوضحها وأكشف عنها فيما بعد .

وسمع زكى أقوال محمد العفيفي التى لقنه إياها وقد مثل دوره بأن حلف اليمين وقال إنه هو المقصود بما كتبه عنه السيد محمد على الطاهر بكتاب نظرات الشورى . وقال حيث إن المتهم لم يحضر فهو ربما « يهرب » من البلاد لأنه « أجنبى وغير فلسطينى » وليس له محل اقامة لذلك أطلب القبض عليه !

فدون زكى التميمى هذا الكلام فى المحضر الرسمي على أنه صحيح ، وتقبل أكاذيب العفيفي وتلفيقاته التى لقنه اياها على علاتها بدون أىّ برهان من طرق الاثبات التى تقنع القاضى النزيه الشريف ، ولكن ماحاجة زكى لهذا كله وهو الذى طبخ الدعوى ولفقها . . !

وبعد أن دون زكى التميمى هذا الادعاء على ورق الحكومة الرسمى وفى قاعة المحكمة علنا وكاتبه يكتب رسميا ، حرر أمرا بالقبض على السيد محمد على الطاهر وأوعز بتعميمه على جميع دوائر بوليس فلسطين بالتلفون ! أجل بالتلفون لا بالبريد ولا بواسطة المباشرين ! .

ذيوع الخبر ووقعه

ولما استوثق زكى التميمى من أن أمر القبض بدأ يأخذ دوره القانونى أوعز إلى شقيقه رفيق بزف الخبر إلى جريدة معلومة فى يافا فأخذت تطنطن به وتشتم السيد الطاهر أشنع شتم .

إن أمر القبض متى صدر من «قاضى التحقيق» أصبح لابد من تنفيذه ولو كان المطلوب القبض عليه بدرجة وزير . يجب إذن القبض على الأستاذ محمد على الطاهر بقوة الضابطة بقطع النظر عن كونه بريئاً أو غير برىء . و بقطع النظر عن كون السبب فى القبض مما يستحق كل هذا أو لا يستحقه . هناك أمر من «قاضى التحقيق» لابد من أن ينفذ

لذلك أوعز زكي إلى شقيقه وهو مطمئن بأن يعطى الخبر إلى تلك الجريدة ، وكان يقول فى نفسه إما أن يقرأ محمد على أفندى الخبر بالجريدة فيخاف ويختبىء وإما أن يهرب لمصر أو يمسكه البوليس ويحقره . يعنى من الآن إلى أن يثبت الطاهر براءته يكون الملعوب قد تم وحصلت إهانته وهذا يكفى مبدئياً . ولا شك أن زكى كان يقدر نتيجة أخرى وهى أن حصل القبض قبل نهاية انتدابه ليافا فهو يستطيع النظر بالدعوى كقاضى صلح ويحكم فيها بالحبس المعجل ولو لبضعة أيام .

إنها لخطط جهنمية ومخاطرة بالوظيفة ومقامرة بالمستقبل ومن مثل زكى التميمى يستطيع حياكة مثل هذه الأحابيل !

ماذا صنع الأستاذ الطاهر

كان الأستاذ فى القدس لايدرى بما هو مدبر ولا بما هو مخبأ . فى ذات يوم كان

يطالع الجرائد فوجد خبر صدور الأمر بالقبض عليه ! فأرسل تلغرافا من القدس إلى « قاضى تحقيق يافا » (وهو لايدرى أنه زكى التميمى) يقول فيه إنه لم يبلغه خبر الدعوى وأن إقامته هي بالقدس لا بيافا . وكان يظن أن هناك دعوى حقيقية وأنها يجب أن ترفع بالقدس حيث يقيم لا فى يافا

ولما لم تأته دعوة جديدة من القاضى ذهب إلى يافا ليقابل قاضى التحقيق ولكنه علم أنه زكى التميمى ففهم كل شىء . . . .

وسأل أين زكى التميمى ؟ فقيل له انه فى ذلك اليوم ينظر قضايا الرملة ، فبحث عن القاضى الأصلى إبراهيم أفندى جودة وذهب إليه فى داره وقدم له اعتراضاً على أمر القبض فقبله وأمر بالغائه و بأن تجرى التبليغات للأستاذ الطاهر فى محل إقامته بالقدس .

وفى اليوم التالى بلغ زكى التميمى ماجرى فكاد عقله يطير لأن مدته فى يافا تكاد تنتهى وهو يخشى أن تنقضى قبل أن يكمل انتقامه وقبل أن يقعد للأستاذ الطاهر «قعدة القاضى» ليذيقه النكال بواسطة ذلك المركز الذى لايجوز أن يقعده مثله . وفى الحقيقة أن ضياع تلك الفرصة من يد زكى لما يفقد الانسان توازنه . وهنا لم يملك زكى أعصابه ونسى كل عاقبة لما يعمله فجاء إلى يافا وأوعز إلى شقيقه رفيق التميمى مدير المدرسة بأن يخبر بما جرى محمد العفيفى الذى يمثل دور المدعى وأن يتقدم إليه باعتراض أملاه عليه بالاحتجاج على إلغاء أمر القبض المعلوم ، وبعد ساعة جاء محمد العفيفى إلى مكتب زكى التميمى ليمثل دوره هذا وقدم له الاعتراض المدبر فضمه زكى إلى الدوسيه وأصدر أمره مرة ثانية بالقبض على الأستاذ الطاهر ونادى أحد ضباط بوليس يافا واسمه صادق مصطفى وأوصاه « باللازم » . . فذهب هذا وطير الأمر الجديد بالتلفون أيضاً إلى جميع مراكز بوليس فلسطين ! وهو عمل لم يسبق حصول مثله إلا فى الجنايات المشهودة ، بل أنه لم يسبق لهذا الاهتمام أى مثيل فى فلسطين لامن القضاء ولامن البوليس ، فكان الأهالى يقولون أتهتز إدارات البوليس من أجل كلام منشور فى كتاب بينما هناك عشرات من الأبرياء قتلوا فلم يهتم لموتهم أحد ؟ !

انكشاف

ولما علم الأستاذ الطاهر وهو بالقدس أن زكى التميمى فعل مافعل أراد أن يقطع خط الرجعة على زكى فذهب هو ومحاميه عونى بك عبد الهادى وبعض الأصدقاء إلى نقطة البوليس لمراجعة الضابط

نخابر الضابط وهو أجنبي بوليس يافا بالتلفون قائلا هاهو محمد على أفندى الطاهر عندنا ، فجاوبه الضابط صادق مصطفى « الذى لم يقبض فى حياته على لاعب قمار على كثرتهم فى يافاوقد اتهم مرارا بالرشوة وسيق إلى المحاكمات ولكن مركزه عند الاحتلال أمتن من الجبال لكثرة كيده لأمته » قائلا احجزوه عندكم إلى أن نبعث أحد الجنود من يافا ليأخذه إليها ! فبحلق الضابط الأجنبي عيونه مندهشا من هذا الكلام والتفت إلى القوم وهو يهز رأسه ثم قال لضابط يافا ، ولكن الطاهر أفندى يريد الذهاب بالسيارة الآن ليافا ليقابلك فقال ضابط يافا كلا كلا ! احفظوه عندكم حسب الأمر إلى أن نرسل البوليس من عندنا . . .

فقال الحضور : لماذا إرسال البوليس من يافا ؟ ولماذا لايريدون أن يذهب السيد الطاهر إليهم من تلقاء نفسه ؟

وهنا ألقى الضابط الأجنبي سماعة التلفون وقال للجماعة : هذا شيء غريب وأنا أرى فى المسألة محاولة ظاهرة لبهدلة الطاهر أفندى ! وهنا طلب الأستاذ من الضابط أن يطلعه على الأمر الذى أصدره زكى التميمى بل الأمر الذى أصدره قاضى التحقيق لأنه لايوجد فى تلك الساعة شيء اسمه زكى التميمى بل هناك قاضى التحقيق المسلح بقوات البوليس الموضوعة تحت تصرفه لحماية الناس من المجرمين والكائدين - بينما الناس فى الحقيقة فى حاجة إلى من يحميهم منه أولا

وقرأ السيد الطاهر نص الأمر فاذاهو يقول : محمد على الطاهر متهم بدعوى تحقير بالمطبوعات اقبضوا عليه وعرفونا ! فالتفت الطاهر إلى من معه وقال لهم ضاحكا من حين القبض إلى أن يخبروه ويأتى الجواب بما يجب أن يكون تكون البهدلة المقصودة قد حصلت ! ثم قال لماذا لايقولون إن قاضي التحقيق يطلبنى فى الساعة كذا من يوم كذا ؟

وهنا أخذت الضابط نفحة من الشهامة وهو ضابط أجنبي كما ذكرت فتلفن الى يافا يقول إنه سيقبل أخذ كفالة من الأستاذ الطاهر على أن يذهب إليها الآن فقال له الضابط صادق مصطفى إياك أن تفعل لأن عندك أوامر فنفذها وعليك المسئولية إن خالفت حرفا منها وسنرسل جنديا لأخذ المتهم ليافا ! فلما رأى الضابط هذا العبث وذلك الكيد المكشوف أشار على الجماعة بمخابرة مساعد مديرالبوليس العام فذهب إليه المحامى عونى بك عبدالهادى وأفهمه « الحكاية . . . » فأمرمدير البوليس بارسال إشارة تلفونية إلى بوليس يافا كان فيها احراج لقاضي التحقيق أو زكى التميمى إذأنه أمر بسؤال زكى هذين السؤالين هل هناك مانع من أخذ كفالة وما هو المانع ؟ ومتى تريد أن يكون « المتهم »عندك ليأتى إليك ؟

فى الحقيقة أنه كان فى هذا أكبر احراج لزكى التميمى المتلبس بثوب قاضى التحقيق لأنه ان قال لا أقبل كفالة ظهرت المسألة وانكشفت تماماً . وإن قبل الكفالة ضاع عليه الفصل الأهم من الملعوب لأن غرضه أن يحجز الأستاذ الطاهر ويتجرجر بواسطة البوليس من القدس إلى يافا

فلما أبلغوا هذا التليفون إلى يافا قال الضابط صادق مصطفى سوف أرد عليكم بعد ساعة ريثما أواجه قاضى التحقيق ......

مما يلاحظ أن أمر القبض صدر بعد ظهر الخميس لينفذ ليلا بقصد أن « ينام » الأستاذ الطاهر فى الحبس من مساء الخميس إلى يوم السبت ثم تنبأ أحدهم قائلا « سوف يتهرب زكى التميمى اليوم من يافا وسيقعد فى الرملة وأؤكد لكم أن بوليس يافا لن يجاوب على تليفون مساعد مدير البوليس إلا بعد أن يصل الجندى الذى أرسلوه من هناك و بعد أن يسافر بالاستاذ الى يافا ، و بعد أن يبرح القطار محطة القدس ستجدون أن الجواب من يافاقد ورد بعد فوات الأوان بقبول الكفالة ! » هذا ماتوقعه أحد الحضور ثم اسمع ماجرى :

فى خلال الانتظار وصل جندى من يافا كما أوصى زكى التميمى ضابط يافا ان يفعل ! وقد أظهر هذا الضابط لارضاء زكى التميمى أكثرمما كان ينتظر ....

وواحدة بواحدة ! . لأن الضابط يحتاج لقاضي التحقيق ولو بعد حين ..... وكل ذلك على حساب الناس . وقد جرى هذا كله باسم حكومة فلسطين التى لم أسمع بعد ذلك أنها حققت المسألة لتعاقب هؤلاء الموظفين الأمناء :

افلات الغنيمة

وفات موعد القطار وهنا جاء تلفون لبوليس القدس من بوليس يافا يسأل : هل سافر الجندى بمحمد على أفندى ؟ فقال لهم بوليس القدس ولكن أين جواب قاضي التحقيق على تلفون مساعد مدير البوليس ؟ فقالوا إننا نفتش على قاضى التحقيق . ثم هربوا عن التلفون لأنهم كذبوا فى هذا القول لأن قاضي التحقيق كان فى متناولهم وهم يعرفون أين قبع فى ذلك اليوم لأنه كان على موعد معهم ليخبروه بماجريات الحال أولا فأولا . . . .

ولكنهم كانوا يريدون الاطمئنان على هذه النقطة هل سافر الجندى بالأستاذ الطاهر ؟ فبعد أن يقفوا على هذه النتيجة يعطون جواب قاضي التحقيق المنتظر أى بقبول الكفالة ولكن حيث لا تنفع مادام القطار قد غادر القدس وفيه البضاعة .....

وبراعة أخرى فى ذلك العمل وهى أن القطار يصل ليافا بعد الغروب وفى ذلك الوقت لا يمكن عمل ورقة الكفالة لاسيما متى طلبها زكى التميمى « كفالة معتبرة قانونا » والكفالة المعتبرة قانونا يجب أن تكون مسجلة عند كاتب العدل ولكن أين كاتب العدل فى مساء يوم الجمعة ؟؟؟ .

ولما عرف زكى التميمى أن بوليس القدس لم ينفذ أمره وأنه أبقى الجندى و« المتهم » وأن القطار قد غادر القدس بدونهما سقط فى يده فظل مختفيا فاضطر بوليس يافا إلى إعلان قبول الكفالة على أن يواجه الأستاذ الطاهر إدارة بوليس يافا عند ظهر اليوم التالى وهو السبت .

عدم إتقان التمثيل

وقبل ظهر ذلك اليوم سافر السيد الطاهر هو ومحاميه عونى بك عبد الهادى إلى

يافا ولما مرا ببلدة الرملة ذهب عونى بك إلى زكى التميمى فى محكمتها وقال له ماهذه العملة يازكى انت عاوز تبهدل نفسك ؟ هاهو الطاهر بالسيارة ينتظرنى ونحن فى طريقنا إلى يافا ولكن أرى أن الأليق بك و بكرامتك كقاضى أن تحتاط وأن تلف المسألة لأن الرأى العام أخذ يلغط كثيراً حولك والناس هائجة . فقال زكى أنا والله ماليش غرض والمسألة أن الطاهر أساء بى الظن وكسر أوامرى بواسطة القاضى الآخر فهو لو جاء عندى من الأول ماكان حصل شيء . . . وأخيراً اتفقا على أن تنظر الدعوى فى اليوم الثانى أى الأحد ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٣

ملحوظات

لماذا عين زكى التميمى ذلك اليوم لنظر الدعوى وهى ليست مستعجلة ولا يوجد فيها حق عام ولا أهمية لها ؟ والجواب على ذلك أن يوم ١٤ أغسطس هو آخر أيام زكى فى انتدابه ليافا . فهو يريد أن ينظر فى الدعوى ويحكم فيها فوراً مع التنفيذ العاجل بما يخوله القانون . . . . وكان قبل ذلك قد طلب من محكمة صلح يافا دوسيهات جميع قضايا الصحف القديمة ليرى إلى أى حد يستطيع أن يحكم . . . . بنزاهة وشرف طبعاً !

لقد أخبرنى أحد القضاة الفلسطينيين العرب أن زكى التميمى كان مقرراً السفر إلى لبنان فى ذلك اليوم بالأجازة لأنه آخر أيام انتدابه ليافا لكونه يوم أحد لا يوجد فيه قضايا معينة ولأن الوقت كان فصل أجازات ولكن شغفه بالانتقام جعله يؤجل سفره والانتقام ألذ بمئة مرة من الاصطياف

كيف ستروا الفضيحة

ولم ينقض ذلك اليوم السابق للجلسة إلا بتسوية لتلك الدعوى مع المدعى ذلك أنه خشى مغبة السير مع زكى التميمى إلى النهاية لأن هناك وثائق خاف أن تظهر فى المحكمة وشهادات كان يخشى أن تسوقه إلى موقف الاتهام وكان الاتفاق على أن تعلن التسوية فى الصباح بالمحكمة فيواجه زكى الأمر الواقع . أن السيد الطاهر لم يرض بتلك التسوية إلا ليفوت على زكى التميمى غرضه ويبعد الدعوى عن قبضة يده لأن التسوية التى

جرت بين الطاهر والعفيفي جعلت التميمى أمام خيبة أضاعت له ملعوبه . وعاد عونى بك إلى القدس ليلا ولكنه عرج على دار زكى التميمى فى الرملة وأخبره بأمر الصلح ونصحه بأن يخضع للأمر الواقع بلف المسألة وأن لا يطيل فى المسألة وأن لا يقرأ ورقة الاتهام ليكون ذلك مبررا له أمام الناس . وقال له يكفيك ماوصلت اليه من إزعاج عدوك فلا تزد . ولما اتفقا على ذلك ورضى به زكى خوفا من الفضيحة أرسل عونى بك ورقة إلى الأستاذ الطاهر يخبره بأن لا يوسع الموضوع من جهته وأنه اتفق مع زكى التميمى على ذلك . والغريب أن الذى أوصل ورقة عونى بك إلى الأستاذ الطاهر هو زكى التميمى بعينه ! ! ! وإليك ماجرى بعد ذلك .

محكمة أم تياترو

ففى صباح الأحد المذكور ١٤ أغسطس (آب) ١٩٣٢ الذى لا يوجد فيه شغل لزكى التميمى بمحكمة يافا ولا يوجد فيه محاكمات ولا جلسات معينة من قبل ، جاء زكى التميمى من الرملة إلى يافا وفتح المحكمة خصيصاً للأستاذ الطاهر بعد أن أرسل إليه الورقة التى أعطاه إياها عونى بك !

وقد أخبرنى أحد الذين شهدوا تلك الرواية أو «الجلسة» أنه لما فتحت غرفة المحكمة وجاء زكى حضر وهو يرجف من شدة الانفعال وكان مصفر الوجه هائج الأعصاب ولكنه كان يضبط نفسه بكد وجهد فلم يفت أحد ما كان زكى يعانيه ولا غرابة فانه كان يمثل دورا شاقا . وناهيك « بقاض » يتبادل النظرات مع «متهم» يوجد بينه و بينه ماالله به عليم ، لاسيما وهو فاهم أن المتفرجين كانوا أيضاً فاهمين أنهم يشهدون رواية محضرة مجهزة مطبوخة

ولم تطل المحاكمة أكثر من بضع دقائق لأن الدعوى انتهت باسقاطها وبعد ذلك عاد القاضى أو الممثل زكى بك أو كشكش بك إلى غرفته كما يختفى الممثل خلف الكواليس !

وهنا دخل عليه شقيقه رفيق صائحاً : ماذا جرى ! وكيف كان ذلك ؟ فقال له لاتسل ولا يسعنى أن أصنع أكثر مما كان !

إغلاق الدكان

وهنا حمل زكى التميمى عصاه أو شمسيته ونزل من المحكمة فأغلقها الحاجب فورا منصرفا إلي داره فكنت ترى المتقاضين المنصرفين فى أول الدرج وزكى نازلا أمامهم، وفى آخر الدرج كنت ترى حاجب المحكمة وهو يضع المفاتيح فى جيبه ! !

ذلك منظر فظيع لا ينقصه إلا آلة سينماتوغراف ولكن بشرط أن تكون ناطقة !

قد يظن بعض الناس أن هناك مبالغة فى تصوير الوقائع ويقولون ولكن أين حكومة فلسطين وكيف تسمح بأن تكون إحدى محاكمها مسرحا للانتقامات الشخصية . وكيف سكتت على حادث لم يسبق له مثيل فى تاريخ القضاء وكيف تكون المحاكم ملعبة فى أيدى أمثال زكى التميمى يعبث بها و يكيد باسمها لخصومه ويدبر لهم الدعاوى ثم يلبس لهم ثوب المحقق المحايد والقاضى النزيه ؟ ؟ !

ثم قد يسأل الناس : وهل سكت الأستاذ الطاهر على ماجرى ؟ وكيف سكت ؟ ولماذا يسكت ؟

والجواب على ذلك أنه لم يسكت بل كتب لرئيس قضاة فلسطين بما جرى من ذلك «القاضى الشريف» وكتب إلى قائد البوليس العام بما كان من الضابط الباسل . . صادق مصطفى أبو فرحة وقد أطلعنى أحد المحامين على صور ما كتبه الأستاذ الطاهر بحق زكى التميمى وضابط البوليس ولكن إلى الآن لم يسمع أحد أن حكومة فلسطين اهتمت بتلك الحادثة التى جعلت الناس يخافون على أنفسهم وعلى أعراضهم وعلى اموالهم و يصبحون فى أشد القلق على كراماتهم وحقوقهم وأى مصيبة أعظم من تدبير القضاة المكائد للناس ؟ .

لقد أخبرنى المحامى المطلع أنه علم أن كل ماعملته حكومة فلسطين أنها حولت تلك الشكوى على زكى التميمى المشكو منه وأرسلت اليه نصها فجاوب عليها أجوبة معظمها كذب وتلفيق فاكتفت بجوابه وحفظت الأوراق . . .

في حين كان المنتظر أن تنتدب حكومة فلسطين مفتشا وتجعله يفتح تحقيقا فى هـذه المسائل كلها فيسأل زكى التميمى و يسأل محمد على الطاهر ثم يواجه الاثنين و يناقشهما

إن الحادثة خطيرة جداً لأنها تتعلق بشرف القضاء الذى هو أسمى درجات الحكم . فاما أن يثبت للحكومة مانسبه الأستاذ الطاهر إلى ذلك القاضي فيعاقب ، و إما أن لايثبت وعندها يكون لزكى التميمى الحق فى مقاضاة الذى اتهمه رسميا . فلماذا لم تحقق حكومة فلسطين تلك التهم ولماذا صبرت عليها ولماذا سكتت ؟

معلومات شتى

وقد اتضح فيما بعد أنه حدث فى خلال اصدار أوامر القبض ونصب المكائد أن اجتمع فى الرملة زكى التميمى والقاضى الشرعى الشيخ حسن أبو السعود وابراهيم بك الغصين ومحمد العفيفى ! أى أن القاضى الذى مهمته توزيع العدالة والحياد التام كان يجالس أحد الخصوم للسامرة ! و بعد أن انصرف العفيفى عائدا إلى يافا قال ابراهيم بك الغصين إنه ليس للعفيفى حق برفع هذه الدعوى وانه أخطأ . فقال له زكى التميمى لماذا أخطأ ؟ . إن محمد على الطاهر هو المحقوق لأنه حقر العفيفى وأهانه وأنا لاأقول هذا مدفوعا بما بينه و بين اخوتى ولكن هذا هو الحق . . . . قال زكى هذا الكلام قبل الجلسة بيوم واحد . فلو وقع هذا الحادث فى غير فلسطين لكان مثل هذا القاضى يعزل فوراً و يساق إلى المحاكمة لأنه لايجوز للقاضى أن يجالس أحد الخصوم أو يبدى رأيه فى دعوى قبل الحكم فيها فكيف وهو يبدى رأيه قبل أن يقوم بالفصل فيها ؟

وكان ابراهيم بك الغصين جريئا صريحا فى تلك « الجلسة » فقال لزكى افندى ان الاستاذ الطاهر ماتعرض للعفيفى إن كان يقصده فى تلك الكتابة « إلا ويده مملوءة » فقال زكى ماذا تقصد ؟ فقال أقصد أن العفيفى مرتشى حقيقة حتى انه ارتشى مني أنا . وان طلبنى السيد الطاهر كشاهد على العفيفى فانا لايسعنى إلا أن أشهد عليه .

الصلاحية والاختصاص

إن زكى التميمى قد خاطر بمنصبه وكرامته لما دبر الدعوى ومشى فيها وأنه أظهر أنه ليس بالقاضى الذى يجوز له النظر فيها حتى ولو كانت الدعوى صحيحة ، وأنه

ليس القاضى المختص وهو خصم مشهور للاستاذ الطاهر . فلو كان شريفاً فى وظيفته لتنحى عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه حتى لايتهم أمام الناس ، انه لما أصدر قرار القبض وأراد أن يعطيه الشكل القانونى استند إلى أن الاستاذ الطاهر ليس له محل اقامة معلوم وهذا غير صحيح لأن الطاهر أكثر « فلسطينية » من زكى التميمي لأنه من أصحاب الأملاك والأوقاف . وأما زكي فليس له إلا مرتبه الحكومي . إن زكى التميمى لما نظر فى الدعوى تظاهر بأنه يمسكها على اعتبار أن الطاهر يسكن بيافا مع انه يعرف أنه يسكن فى القدس لأنه قبل رفع الدعوى بثلاثة أيام اجتمع بالسيد الطاهر فى الرملة فى حفلة تكريم ابراهيم أفندى صنوبر واحتال معه فى الحديث ليعرف أين يقيم ففهم أنه بالقدس . إذاً فهو يمسك دعوى على شخص وهو يعرف أنه يقيم فى غير دائرة سلطته . هذا وان سؤال زكى للسيد الطاهر عن اقامته قبل تقديم الدعوى بثلاثة أيام لما يثبت أنه كان يطبخ له الدعوى . ثم أن زكى افندى قال أمام بعضهم لما عاتبه على ماصنع « خلينا نربيه لأنه دائما يكتب ضدى وضد اخوتى »

وعلى هذا فزكى التميمى يريد تربية خصومه إعتماداً على سوء استعمال سلطة الحكومة لا اعتمادا على نزاهته ولا على حقه ولا على القانون ولا على مقدرته الشخصية

تعليقات

لقد كنت أشمئز من الناس الذين يطلبون محققين أجانب و يطلبون إجراء المحاكمة أمام محاكم انكليزية . كنت أشمئز من هذه الطلبات ولكنى بعد أن رأيت « المحكمة التميمية » صرت أعذر الناس على طلبهم جعل المحققين والقضاة لأجل قضاياهم من الانكليز

ولا شك بأن ماعمله زكى التميمى يعد أكبر جناية على القضاء الفلسطينى الوطنى بل أنه بعمله قد حقر كل القضاة الفلسطينيين وجعلهم فى نظر الشعب كالمشبوهين مع أنه يوجد فيهم من هو أعدل وأشرف من القضاة الأجانب بكثير . قد يتصور بعض الناس أن ما عمله زكى التميمى من أعمال قد ينطبق على ظاهر القانون ولكن العبرة ليست بالشكل بل بالجوهر والجوهر هو أن جميع الأهالى قد فهموا وتيقنوا

أن القضاء المقدس قد اتخذ على يد زكى التميمى وسيلة للانتقام الشخصى. ولذلك وضح عذر الذين يطلبون محققين وقضاة من الانكليز. صحيح أن المستعمرين يسرون من عبث الموظفين الوطنيين بحقوق الأهالي وانهم يشجعون هذه الروح لينفر الشعب من الحكم الوطنى ويرسخ في ذهنه أن الأجنبي «العادل» خير من الوطنى الظالم. لأن من عادة المستعمرين أنهم يدفعون الموظفين الوطنيين الاداريين إلى ظلم الناس حتى اذا تظلم هؤلاء للمستعمرين أنصفوهم ليوهموهم أنهم أرحم من أبناء جنسهم! ولكن كيف يليق أن يصل هذا إلى دوائر القضاء؟

أما الضابط صادق مصطفى أبو فرحة فانه كان متآمرا مع زكى التميمى قاضى التحقيق تماماً لأن المتأمل فى تصرفاته يقتنع بأن ماعمله لم يكن طبيعياً ونفوذ القاضي على ضباط الشرطة معلوم أمره فالضابط لأجل ارضاء قاضى التحقيق يرتكب أشد المخالفات القانونية فكيف إذا كان ظاهر عمله يوافق بعض ظواهر القانون. وإلا فلماذا كان الضابط يصر على احضار السيد الطاهر بواسطة رجل البوليس ويحول دون حضوره من تلقاء نفسه، ويوحى لبوليس القدس بعدم قبول الكفالة ويحذره من ذلك ويجتهد بأن يؤخر خبر قبول الكفالة الى أن يقابل القاضى ويستأذنه بقبولها.. وكان يدعى أنه لم يجد القاضى ولذلك تأخر فى الجواب. فهل يعقل أن ضابط بوليس يجهل مقر قاضى منطقته؟ لا وكلا، بل انه كان يماطل إلى أن يتأكد من أن القطار قد غادر القدس بالغنيمة ليكون سرور زكى التميمى كاملا شاملا!

المحكمة التميمية الأولى

وقد قص على أحدهم حكاية عن ذمة أولاد التميمى كقضاة فاذا بالذى صنعه زكى التميمى سنة ١٩٣٢ صنع مثله شقيقه محمد على التميمى قبل ٢٠ سنة. وذلك أن محمد على التميمى المحامي الآن بحيفا وهو شقيق زكي التميمى كان فى سنة ١٩١٣ قاضياً فى مدينة صيدا. وكان بينه وبين شبيب باشا الأسعد عداوة شخصية فكان يستسنح الفرص للانتقام منه إلى أن لاحت الفرصة وهى:

مر بصيدا فى تلك السنة صحفى فتعرف محمد على التميمى عليه وقد فهم منه عرضاً

أن الباشا ينكر ماعليه من اشتراكات للجريدة التى يمثلها. وهنا «تحمس» التميمى المذكور وقال له: قدم لى شكوى عليه وأنا أحصل لك المبلغ. فقال الصحفى ولكن هذه العادة لم تسبق. وهناك مانع آخر وهو أن الباشا من سكان «البرامية» التابعة للبنان فيجب أن يقاضى بالمحكمة اللبنانية فى منطقته. فقال التميمى بل أنت تتجاهل هذا كله وأنا أدبر لك دراهمك منه

وقدمت الشكوى إلى القاضى النزيه العفيف محمد على التميمى «قاضى محكمة صيدا» على شبيب باشا الأسعد كما أملاها محمد على التميمى نفسه وأن شبيب باشا من أهالى «صيدا» لاالبرامية...

فلما تقدمت الشكوى ما كان من التميمى الا أن لبس لعدوه شبيب باشا جلد القاضى وأصدر قرارا بحجز عربة الباشا عند مرورها بصيدا وقد تبهدل الباشا أمام الأهالي ولم يسعه الا أن يفض المشكلة بواسطة نجيب أفندى الشماع أحد أعضاء مجلس الادارة ليخلص نفسه من انتقام ذلك القاضى الشريف...

اذاً فما فعله زكى التميمى الآن صنعه أخ له من قبل!

شرك لصيد زكى التميمى

وقد أخبرنى صديقى الصحفى «....» أن محمد على أفندي الطاهر لما رأى تهاون حكومة فلسطين بشأن زكى التميمى قام بمناورة لبقة لجر رجل زكى وإشهار فضيحته أمام محكمة رسمية بعد أن حالت حكومة فلسطين دون كشف ذلك القاضى المزيف. فتظاهر بأنه يريد مقاضاة المتآمرين عليه فأرسل بلاغا إلى قاضى تحقيق يافا بحق محمد العفيفى يتهمه بالتزوير وحلف اليمين الكاذبة واعطاء معلومات ملفقة ضده وأضاف إلى العفيفى شخصا آخر اسمه عبد الحميد أبوغوش وهو رجل متشرد لاعمل له إلا تأجير نفسه فى حركات الفساد والانتماء إلى دائرة أوقاف يافا وقرن إليهما شخصا ثالثاً هو صبحى شحيبر كاتب المحكمة. وتهمة الأول أنه أعطى بيانات كاذبة لقاضى تحقيق يافا المنتدب زكى التميمى وأنه أيد بياناته بحلف اليمين الكاذبة مع علمه بكذب ما أدلى به. وتهمة الثانى أنه بالرغم من كونه أحد الشهود الذين قدمهم العفيفى ضد الأستاذ الطاهر ذهب للقدس مع ورقة التبليغ وأغرى ساعى محكمتها على إبعاد تلك الورقة عن الأستاذ الطاهر لئلا يدرى بالدعوى الملفقة عليه، وأنه جعل ساعى المحكمة يزور فى الورقة ويضع عليها بيانات غير صحيحة تنص على أن الطاهر تبلغ، وأنه أخذ ساعى المحكمة من القدس إلى جهة رام الله خلافا للقانون ليسهل على زكى التميمى

إصدار أمر القبض . وتهمة الشخص الثالث أنه بصفته كاتب المحكمة وقع على ورقة القبض بالنيابة عن حاكم الصلح ليستر زكى التميمى وانه نبه على ساعي محكمة يافا بأن يكتم ورقة الجلب عن زملائه السعاة وأن يكتم خبر وجود الأستاذ الطاهر بيافا بذلك اليوم . وأنه أرسل تذكرة الجلب للقدس لما علم بوجود السيد الطاهر فى يافا لأن غرض رئيسه الذى أوحى به إليه هو أن يجعل الموعد المحدد بالورقة يفوت قبل أن يدرى السيد الطاهر بالدعوى وأن لايدرى بها إلا بعد صدور الأمر بالقبض وقد تم كل مادبروه كأنهم فى مغارة لافى محكمة وكان غرض محمد على أفندى أن يتمكن من سحب رجل زكى التميمى للوقوف أمام هيئة رسمية فيضعه على كرسى الاعتراف ويسأله عن أشياء وأشياء إلى أن يحرجه ويجعل حكومة فلسطين تحوله من شاهد إلى متهم ولكن زميله القاضى الآخر سليم أفندى شحاده أنقذ زكى التميمى بأن أخذ يميت الدعوى بالتأجيل البعيد ، ويرفض سماع الشهود ، وعدم السماح للطاهر بتعقيب الدعوى و بعدم تحويلها للبوليس لتحقيقها ، و بعدم إرسالها إلى النيابة لتتبعها الخ .

واجب حكومة فلسطين

مهما كان من أمر هذه القضايا ومهما كان من شطارة القاضيين فالملفات موجودة وبالامكان أن تحيلها حكومة فلسطين إلى مفتش يحققها و يعيد النظر فيها و يطلب السيد الطاهر و يسأله و يناقشه والوقت لم يفت فلو حصل هـذا لوجدوا أن زكى التميمى قد سخر منصبه وقوات الحكومة وتلفوناتها لانتقاماته الشخصية وشفاء حزازاته الانتقامية . وهو مما يجب أن يترفع عنه القضاة . أما ترك المسألة فهو مما يجعل حكومة فلسطين فى نظر الأهالى كمتغاضية عن العبث بحقوقهم و بالسكوت على تعريض القضاة للشبهات وفى ذلك أكبر خطر على البلاد وعلى الهيئة الاجتماعية

تلخيصات

قد يقول قاضى قضاة فلسطين البريطانى انه لا يدرى بما حدث . ولكن هذا ليس بعذر لأن الدوسيهات موجودة وجميع الناس فى فلسطين يقولون

١ — لماذا لم يرفع محمد العفيفى دعواه على الأستاذ الطاهر الا بعد أن تعين زكى التميمى نائباً لقاضي تحقيق يافا مع أنه كان يستطيع أن يرفع الدعوى قبل ذلك بشهر لأن الطاهر كان بوقتها فى فلسطين ومضى عليه فيها أكثر من شهر ؟

٢ — هناك عداوة معروفة لدى العموم بين الطاهر والتميمى فلو كان هذا نزيه القصد لتنحى عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه

٣ — لماذا كان التميمى يوعز بارسال أوامر القبض بالتليفونات لمراكز الشرطة مع أنه ليس هناك جريمة يخشى من ضياع الحق فيها بل هى قضية نشر يمكن أن تنظر فى أى وقت كان ومن العادة أن مثـل هذه القضايا لاتسمع بالمحاكم إلا مصحوبة بدعوى مدنية من المدعى لأنه لايوجد جرم مشهود أوحق عام يستدعى تدخل المحكمة أو الادعاء العام ؟

٤ ـ عند ماتبين فى محضر التحقيق على ماقال المدعى أن الأستاذ الطاهر موجود بالقدس دائماً فلماذا لم يحول زكى التميمى تلك الدعوى إلى حاكم صلح القدس ؟

٥ ـ لماذا شرحوا على ورقة الجلب أن الطاهر يسكن قرية البيرة بجوار رام الله وعلى فرض أنه يسكنها فلماذا لم يحول زكى التميمى تلك الدعوى إلى محكمة صلح رام الله ؟ ولماذا كان يحرص زكى التميمى على أن ينظر هو تلك الدعوى ، ولماذا لم يتركها لزميله القاضى الأصلى الذى كان مقدراً له أن يستلم محله الطبيعى فى غداة اليوم الذى نظرت فيه الدعوى ؟

٦ — كان المقرر أن ينتهى عمل زكى التميمى بمحكمة يافا مساء الخميس ١١ أغسطس ١٩٣٢ لأن يوم ١٢ منه يوم جمعة لا يوجد فيه عمل رسمى بالنظر لكونه يوم عطلة . ويوم السبت ١٣ منه كان زكى ينظر فى قضايا مدينة الرملة ويوم الأحد ١٤ أغسطس ما كان يوجد فيه ولا فى برنامج محكمة صلح يافا شيء من القضايا لأنه يوم أحد والزمن كان زمن أجازات فبانتهاء يوم ١٤ أغسطس تنتهى كل علاقة لزكى التميمى بمحكمة يافا وكان قد قرر أن يسافر الى لبنان في ذلك اليوم لأن القاضى الأصلى يعود الى مركزه من الاجازة فيستلم الشغل يوم الاثنين ١٥ أغسطس

وعلى هذا فزكى التميمى عين للتشفى من الأستاذ الطاهر آخر يوم يمكنه فيه القانون من الجلوس على كرسى القضاء فى يافا

ولذلك اغتنم الفرصة إلى النهاية وأجل سفره إلي لبنان مفضلا تأجيل سفره المقرر فى ذلك اليوم ليشتغل فيه بالأستاذ الطاهر ! فجاء من الرملة إلى يافا وفتح المحكمة لهذا الغرض خصيصاً . ولما انتهت الدعوى أقفل المحكمة وانصرف هو والكاتب والجمهور من خلفهما فان بحثت حكومة فلسطين فى سجل محكمة صلح يافا وجدت أنه فى ١٣ أغسطس ٩٣٢ عين زكي التميمى يوم الأحد ١٤ منه لنظر الدعوى على الأستاذ الطاهر . وسوف لايجد المحقق فى جدول ذلك اليوم قضايا غيرها مطلقاً .

٧ ـ إن القاضى لايجوز له أن يجلس و يتحادث مع أحد طرفى الخصومة فى شأن تلك الخصومة ولكن زكى التميمى كان ليلة الدعوى مع محمد العفيفى وذلك فى الرملة

يتسامر ويستأنس بل ويطبخ ويدبر . . .

٨ – إن رفيق التميمى شقيق زكى التميمى قال لأكثر من واحد من الناس أنه هو الذى جمع فى داره بين شقيقه وبين محمد العفيفى

٩ – لقد ورد فى الشكوى التى قدمها الأستاذ محمد على افندى لقاضى القضاة أن زكى التميمى قال قبل النظر فى الدعوى بليلة لابراهيم الغصين أن الطاهر محقوق لأنه أهان العفيفى فقال له إبراهيم بك الحق مع الطاهر لأن العفيفى مرتشى وقد ارتشى منى

١٠ – لقد أبرق السيد الطاهر عند ماعلم بالدعوى إلى قاضى التحقيق زكى التميمى بأنه لم يدر بطلبه للتحقيق إلا من الجرائد وأن إقامته هى بالقدس لا بيافا فلماذا لم يحترم زكى التميمى القانون ولم يرسل الدعوى إلى القاضى المختص بالقدس وماذا صنع زكى بتلك البرقية ؟ وهل صحيح أنه وضعها بالدوسيه كما هى بدون تعليق أو شرح منه ؟

١١ – إن القاضى الأصلى إبراهيم افندى جودة كان قد صحح « غلط » زكى التميمى فألغى قرار القبض وذلك يوم ١١ أغسطس وأمر بأن تجرى التبليغات للسيد الطاهر فى محل إقامته فلماذا اسرع زكى التميمى إلى الغاء هذا التصحيح وإلى تأييد قراره السابق وإرساله بالتلفونات إلى العنوان الرسمى الذى عينه له الأستاذ الطاهر

١٢ – مادام التميمى قد عرف رسمياً من تلغراف الطاهر ومما كتبه للقاضى أنه موجود بالقدس وأنه يقطن جهة كذا وأن عنوانه كذا فلماذا لم يرسل اليه على الأقل ورقة جلب عادية بالبريد بواسطة محكمة القدس حسب الأصول مع أن واجبه أن يحول الدعوى كلها للقدس فيستريح من نظر دعوى ستمنعه من السفر بالاجازة ؟

١٣ – يقول زكى التميمى انه لاحق للقاضى الأصلى بأن يلغى الأمر الذى أصدره هو . لنفرض ذلك ولكن هل هذا يضطره إلى السرعة فى كسر أمر زميله وفى إصدار أمر القبض الثانى وإرساله لمراكز البوليس بالتلفون ؟

١٤ – قال زكى التميمى لعونى بك عبد الهادى لما عاتبه على ماصنع لماذا لم يجىء الطاهر إلى أنا بدلا من أن يذهب للقاضى الآخر فيكسر لى الأمر الذى أصدرته ؟ وقد قال زكى مثل ذلك ليعقوب بك الغصين أيضاً

١٥ – يستحسن أن تسأل حكومة فلسطين بواسطة استخباراتها القضاة والمحامين والطبقة المتنورة فى البلاد الفلسطينية عن الفكر العام فى قضية العفيفى والطاهر وتصرفات زكى التميمى فيها وماذا يجول بالخواطر فتسمع من الجميع حكما عاما وهو أن هناك مسائل شخصية بينهما وأن زكى التميمى استغل مركزه للانتقام الشخصى وإنه عبث بشرف القضاء

١٦ – إن بحثت حكومة فلسطين فى دوسيه دعوى العفيفى على الأستاذ الطاهر تجد أن زكى التميمى اعتبر محمد على غير فلسطينى وأنه مجهول الاقامة ليسوغ لنفسه إصدار أمر القبض . فهل صحيح أن زكى التميمى يعتبر الأستاذ غير فلسطينى ؟ وهل يعقل أن مثل الطاهر يكون بدون محل إقامة ؟ من يصدق هذا الكلام الفارغ ؟

١٧ – ستجد حكومة فلسطين إن كانت تحرص على سمعة القضاء فى دوسيه الدعوى أن ورقة الجلب التى أصدرها زكى التميمى قد تهربت من يافا إلى القدس تهريباً بدون أن يوقع أحد المباشرين على اقرار بأن الطاهر غير موجود بيافا كما تقضى الأصول القانونية ثم أنه ليس عليها أى شرح من مختار الحارة بيافا ينص على أنه غير موجود ولا من الشرطة بيافا أيضاً . بل يوجد عليها فقط شرح من صبحى شحيبر كاتب المحكمة يفيد أنه فهم أن الطاهر بالقدس . ولكن كيف فهم صبحى شحيبر أن الطاهر غير موجود بيافا ومن أين فهم أنه بالقدس . ومادام أنه بالقدس فلماذا لاتحول الدعوى الى القدس

الحقيقة هى أن زكى التميمى لما أملى على العفيفى فى بيت شقيقه رفيق ماذا يقول فى شكواه كان يعلم أن السيد الطاهر بالقدس ولذلك قال للعفيفى اذكر أنه فى يافا . ذلك لأنه لوجاء بالشكوى أن « المتهم » بالقدس لطارت المسألة من زكى التميمى من أساسها .

١٨ – لقد تصادف أن الأستاذ الطاهر كان فى ذلك الأسبوع فى يافا . فلما رأوه فيها أوعز زكى التميمى للكاتب صبحى اشحيبر بأن يدبر ذلك الشرح من عنده مع عدم إعطاء ورقة الجلب للمباشرين وكتمانها على الأخص عن سعد الدين الطاهر أحد المباشرين بصلح يافا الذى هو المباشر المختص بتبليغ مثل هذه الورقة ، وأكثر من ذلك أن السيد الطاهر كان فى تلك البرهة ضيفاً بدار عمه الحاج رشيد والد سعد الدين المذكور ، فلماذا لم يكلفوا سعد الدين هذا بتبليغ الورقة ، ولماذا لم يسألوه مجرد السؤال عن ابن عمه ؟

بل كيف يعقل أن مباشر محكمة مختص يجهل خبر مثل هذه الدعوى التى هزت البلاد هزاً ؟

لذلك كتموا خبرها لهذه الدرجة وهربوا ورقة الجلب إلى القدس فأخذها عبد الحميد أبوغوش وسافر بها إلى القدس وسلمها لمحكمة الصلح لتعطها للمباشر . ولكن ماهى صفة أبى غوش بمحكمة يافا ليوصل أوراقها الرسمية إلى القدس ؟ هذا عجيب جداً

١٩ – ان الطاهر لو استلم ورقة الجلب فى موعدها لما استطاع زكى التميمى إصدار أمر القبض . ولذلك هربوا بالورقة إلى القدس لتمضى مدتها قبل أن يدرى الطاهر بالدعوى ليصبح كالمتمرد على القانون أو من الذين لامقر لهم ! وعند ذلك يسوغ للقاضى إصدار

الأمر بالقبض عليه مستنداً فى ذلك إلى نص مطاط فى قانون الشكايات الاخبارية

٢٠ ـ لم يفهم أحد لماذا وكيف أعطيت ورقة الجلب لعبد الحميد أبي غوش مع أنه من شهود المدعى ومذكور بعريضة دعوى العفيفى أن أباغوش هو من شهوده ومن مستخدمى إدارته . وقد عرف الناس جميعاً أن عبد الرحيم افندى المهتدى باشكاتب صلح القدس قال أمام القاضى محمد بك البرادعى أن ورقة الجلب هذه لم تصله بالبريد حسب الأصول بل وصلته بطريق آخر . فما هو ذلك الطريق ؟

٢١ — كانت مهمة « أبوغوش » بالقدس أن يحول دون وصول ورقة الجلب إلى الأستاذ الطاهر ولذلك وقف على باب محكمة صلح القدس إلى أن خرج المباشر بورقة الجلب فلحقه بحجة أنه يريد إرشاده إلى الأستاذ الطاهر — ولكنه كان يقصد إبعاد المباشر والورقة عنه وقد نجح بذلك . وقد قال أبو غوش بعد خلاص الدعوى للسيد الطاهر وذلك امام شهود مذكورين فى الدعوى التى رفعها بعد ذلك عليه وعلى العفيفى وصبحى شحيبر عند قاضى التحقيق بيافا « لقد رأيتك بالقدس وكان المباشر معى هو وورقة الجلب ولكننى لم أدعه يبلغك إياها » .

وكان أبو غوش يقول هذ الكلام فى معرض المن على الأستاذ الطاهر !

٢٢ — لقد اعترف مباشر صلح القدس أمام رئيسه المهتدى أفندى وأمام القاضى محمد بك البرادعى وبحضور الأستاذ الطاهر بأن أباغوش كان يرافقه بالقدس «ليرشده» إلى الأستاذ وأن أبا غوش أخبره بأن الطاهر يقيم عند ابن أخته (جلال الطاهر) بقرية البيرة بجوار رام الله وقال إن أبو غوش أخذه إلى يافا حيث أملوا عليه شرحا

٢٣ـ واعترف مباشر صلح القدس المذكور بأن أبا غوش أعطاه دراهم وأنه دفع عنه مصاريف سفره إلى البيرة وإلى يافا مع أجرة رجوعه أيضاً وشيئاً من البخشيش ! .

فكيف تترك حكومة فلسطين هذه الجرائم بدون تحقيق فهل صحيح أن لخصومة الأستاذ الطاهر للاحتلال دخلا فى إهمال هذه الجرائم وكيف يترك المجرمون بلا محاكمة ولا عقوبة ؟

٢٤ — لما اشتكى الأستاذ الطاهر على هؤلاء ذكر كل هذه الوقائع فى الأوراق المقدمة لقاضى تحقيق يافا الثانى سليم شحادة ولكن هذا أبى أن يسمع الشهود ولم يسمح للطاهر بسرد شكواه ولم يحول التحقيق إلى النيابة ولا إلى البوليس ولا مكن الطاهر من تعقيب الدعوى ليساعد القانون على وضع يده الصارمة على الملفقين . هذا وإن الدوسيه الخاصة بهذه الدعوى الثانية الموجودة بمحكمة صلح يافا تشهد بصحة

ذلك كله حرفيا فليطلبها المندوب السامى هى ودوسيه قضية العفيفى على الأستاذ الطاهر فيرى العجب وأنواع الفضائح .

٢٥ — لما أصدر زكى التميمى « مذكرة الاحضار » بحق الأستاذ الطاهر لم يوقعها هو إحتياطا منه بل جعل كاتبه صبحى اشحيبر يوقعها بالنيابة عن حاكم صلح يافا وجعله يرسلها هو لدوائر البوليس ! .

٢٦ — ان المباشر الذى كلفوه بتبليغ ورقة الجلب له منطقة ببلدة القدس لا يتعداها فكيف ذهب إلى بلدة أخرى ذات محكمة ومباشرين وحكومة نظامية ؟ هل سبق أن رسول محكمة يسافر إلى بلدة أخرى من تلقاء نفسه ليبلغ ورقة بدون أمر وبدون إذن من محكمته ؟

٢٧ — لا يكفى هنا معاقبة المباشر على هذا العمل بل الواجب أن يجرى معه تحقيق رسمى عن الدافع اليه للذهاب الى بلدة أخرى وقيامه بعمل ليس من صلاحيته وغير مكلف به فالتحقيق مع هذا الرجل يكشف سلسلة جرائم عن الذين أعطوه الدراهم ثم أخذوه للبيرة ثم ليافا . وماذا جرى بيافا . ولماذا يذهب إلى يافا ، ومن هم الذين أملوا عليه المشروحات ولقنوه ما يريدون أن يكتب على ورقة الجلب الخ

٢٨ — لقد شعر مباشر محكمة القدس بأنه مذنب ولذلك تواقع على أقدام القاضى محمد بك البرادعى لما استفهم منه بصورة خاصة عن حكاية ذهابه للبيرة ويافا . ثم تواقع على الأستاذ الطاهر أمام البرادعى بك ثم ذهب حلمى باشا مدير البنك العربى وأطنب عليه ليحمل الأستاذ الطاهر على عدم الاشتكاء عليه .

٢٩ — إن صبحى شحيبر أحس أيضاً بذنبه وأنه مسئول امام القانون فكلف أهله بيافا فأطنبوا على الأستاذ الطاهر بأن يوقف شكواه على صبحى وسطوا آل الفصين ليحملوا الطاهر على عدم رفع الدعوى عليه . حتى أن صبحى شحيبر ذهب إلى محل السادة شريف وعلمى بيافا باحثاً عن الأستاذ الطاهر ليتدخل عليه ، ولتسأل الحكومة أصحاب هذا المحل فيشهدون بذلك وبأن شقيق صبحى شحيبر قابل الأستاذ بمحلهم وكان يرجوه الرفق بأخيه

٣٠ — إن زكى التميمى كان يعد المعدات ليحكم على الأستاذ الطاهر بأى شكل كان ومن ذلك أنه قبل الدعوى بأيام طلب ملفات قضايا النشر بمحكمة صلح يافا ليرى هل يستطيع أن يحكم هو بالدعوى وإلى أى حد يستطيع أن ينتقم . . .

٣١ — سمعنا كثيراً عن تحيز بعض القضاة ضد المتقاضين ولكننا لم نسمع أن القضاة يرتبون القضايا على الناس ويلفقون الدعاوى عليهم

٣٢ — إن زكى التميمى ليس بالشخص الهين ولا البسيط فهو من أقدر الناس على كتمان مافى نفسه والتظاهر لأعدى أعدائه بالمودة ، فقد أخبرنى شاهد عيان أن زكى التقى منذ ٣ سنين بالأستاذ الطاهر وذلك فى بلدة حمانا بلبنان فهرول زكى ليسلم عليه ولكن الطاهر رفض أن يمد إليه يده وقد أشاح عنه وعن اخوته وليسألوا أحمد أفندى الامام فهو من شهود الواقعة .

٣٣ — وأراد رياض بك الصلح بعد هذه الواقعة أن يتوسط بين الطاهر والتميمية فقال له الطاهر دعنا منهم فهؤلاء لا يصفون لأحد .

٣٤ — وحاول إحسان بك الجابرى لما كان بمصر سنة ١٩٢٧ أن يصلح بينهم فأبى السيد الطاهر قائلا : أنا لم أخاصم هؤلاء الا لأسباب وطنية فما دامت هذه الأسباب موجودة فالصلح معهم مستحيل

٣٥ — وبلغنى أنه لما جاء الأستاذ الطاهر لزيارة فلسطين كعادته السنوية وذلك قبل مكيدة زكى المسرودة وقائعها فيما تقدم بأسابيع التقى به زكى التميمى فى دار توفيق بك الغصين بوادى حنين فهرول زكى وجلس بجوار الأستاذ وأخذ يتودد اليه فلم يسع أدب السيد الطاهر أمام المدعوين الا أن يتظاهر أمامهم بعدم وجود شىء بينهما . وقد مال توفيق بك صاحب الدار على الأستاذ الطاهر قائلا : هل حصل صلح بينك و بين التميمى ؟ فقال له كلا ولن يحصل . فقال صاحب الدار ولكن أنا شايف أن زكى أحسن من اخوته فقال له الطاهر إياك أن تغتر بمظهر زكى فهو يخبى لى فى جيبه حجرا كبيرا ليرشقنى به !

٣٦ — ولما اجتمع الطاهر والتميمى فى حفلة الرملة تصادف أن جلسا متجاورين وعندما أخذت الصورة كانا أيضاً متجاورين ومال أحدهم على أذن الأستاذ الطاهر قائلا : احذر زكى التميمى فقد بلغنى أنه يدبر لك مكيدة فقال له : ان قدر فليفعل . قال الأستاذ هذا القول وهو لا يدرى أن زكى كان يدبرها فعلا وانه سينفذها بعد ثلاثة أيام فقط

* * *

« الرشاد » هذه هى الحادثة المدهشة التى قصها علينا ذلك المواطن الكريم وهى تدل على فظاعة ماجرى ومبلغ استهانة أولئك الناس بالقضاء و بشرف الوظيفة ما هذا ؟ وفى أى عصر نحن ؟ وكيف يليق بحكومة من الحكومات أن تسمح بهذا فهل أصبحت الحكومات والمحاكم ملعبة وأدوات كيد وانتقام الى هذه الدرجة؟ إذا كانت حكومة فلسطين تحرص على كرامة القضاء واذا كانت هيبته تهمها حقيقة فما عليها الا أن تفتح محاضر التحقيق وسيجد المحققون فى البيانات المنشورة هنا ما فيه الكفاية للاسترشاد الى الوقائع وتعيين وجهات النظر وأسماء الشهود وأسماء الذين عندهم ما ينور العدالة وهناك دوسيهات القضايا فيجد فيها المحقق كل ما يريد